تؤمن حقوق الشعب العربي الفلسطيني » (كما جاء في نص القرار السوري المنشور في الصحف). وقد ترددت انباء لاحقة عن « شروط » سوريا لحضور مؤتمر جنيف . فقد نسبت صحيفة «واشنطن بوست » (١٢/٢٠) الى السيد محمد زكريا اسماعيل ، نائب وزير الخارجية السورية ، قوله ان شروط بلاده الرئيسية لحضور مؤتمر جنيف ان المشتركين في المؤتمر « يجب ان يعلنوا انهم ذاهبون الى هناك لاجراء محادثات حول انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة ». وقال ان سوريا ستشترك في محادثات جنيف للسلام اذ انتقلت المحادثات نحو مفاوضات جادة لتسوية النزاع العربي — الاسرائيلي .

بخلاف الموقف السوري كان موقف النظام الاردني ، فعلى الرغم من انه هدد بمقاطعة مؤتمر السلام اذا قرر مؤتمر القمة العربي في الجزائر اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، فقد عاد وتراجع عن هذا الموقف لكن تراجعا تدريجيا . ففي ١٢/١١ صرح مصدر رسمي ان موقف الاردن من مؤتمر جنيف لم يتقرر بعد وان الاردن وافق على حضور المؤتمر من حيث المبدأ في انتظار موقف الدول العربية المعنية من قرار مؤتمر القمة العربي في الجزائر الذي يقضي باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني . غير ان بيانا رسميا لاحقا صدر في ١٢/١٣ أعلن « ان الحكومة الاردنية قررت ان ترد بالايجاب على الدعوة التي وجهت اليها لحضور مؤتمر السلام مع كل من مصر وسوريا » . وواضح ان قرار النظام الاردني حضور المؤتمر كان بعد ان تأكد لديه ان منظمة التحرير الفلسطينية غير مدعوة لحضوره وبذلك فان تفرده في دعواه بالتمثيل الفلسطيني وتقرير مصير الارض الفلسطينية المحتلة أصبح غير منازع ، على الاقل في المراحل الاولى من المؤتمر .

وهكذا فان اشتراط مصر ان تشترك في المؤتمر جميع الاطراف المعنية لم يعد مكتملا باعلان سوريا رفضها الاشتراك ، كما ان الاردن غير معني بالمرحلة الاولى من المحادثات التي هي مكرسة لفصل القوات . (بالنسبة للشروط الاخرى وافق مجلس الامن الدولي في ١٢/١٥ على قرار يقضي بوضع مؤتمر السلام الخاص بالشرق الاوسط في جنيف تحت اشراف الامم المتحدة) . وقد كان عدم اكتمال هذا الشرط يوحي بأن مؤتمر جنيف لا يتعدى كونه محادثات ثنائية مصرية — اسرائيلية، ولتبديد هذا الايحاء كان تأكيد مصر على ان اهدافها في المحادثات تتجاوز الاهداف المصرية البحتة فقد صرح اسماعيل فهمي لدى وصوله الى مطار جنيف في ١٢/١٩ ان اهداف مصر من المؤتمر هي ١ — تحقيق الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة كلها . ٢ — استعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني (الاهرام ١٢/٢٠) . كذلك كان تأكيد مصري على ان الوفد المصري يتحدث باسم العرب جميعا ، فقد اجاب تحسين بشير ، الناطق باسم الوفد المصري ، على سؤال لصحيفة « النهار » (١٢/٢٠) عما اذا لم يكن غياب سوريا يعني ان المؤتمر سيتحول الى لقاء مصري — اسرائيلي ، بقوله : « سنتكلم نحن في المؤتمر باسم العرب جميعا وهناك اتفاق بين كل الدول العربية حول هذا الامر . ونحن لا نحضر المؤتمر باسم مصر وحدها ، لاننا لا نؤمن بأن هناك حلا مصريا للمشكلة ، بل هناك حل عربي ولا حل سواه » . وقد ذكرت « الاهرام » (١٢/٢١) ان الرئيس السادات بعث في اخر تعليماته الى اسماعيل فهمي باربع نقاط طلب ان تكون واضحة وقاطعة: « ١ — ان مصر ملتزمة التزاما جديا بقرار مؤتمر القمة العربي الاخير في الجزائر وذلك فيما يتعلق بالانسحاب من كل الاراضي التي احتلت بعد سنة ١٩٦٧ وكذلك باعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . ٢ — ان مصر وهي تحضر مؤتمر جنيف ليست مستعدة لاية مساومة على ارض . ٣ — ان مصر في هذا المؤتمر لا تجرب حل مشكلة مصرية وانما هي تتحمل مسؤولية قومية كاملة تتعلق بكل الحقوق والاراضي العربية . ٤ — ان مصر تفهم أسباب تغيب سوريا عن المؤتمر وهي تعتبر نفسها — بحكم القتال مع سوريا في حرب اكتوبر — مسؤولة عن سلامة التراب السوري بنفس مسؤوليتها عن سلامة التراب المصري » . ومهما يكن ، فقد توضح من سير اعمال المؤتمر فيما بعد ان طابع المحادثات الثنائية كان الصفة البارزة في المراحل الاولى .

مهد كيسنجر للمؤتمر بزيارة قام بها للمنطقة في الفترة بين ١٣ و١٢/١٧ وزار فيها كلا من الجزائر ومصر والسعودية وسوريا والاردن ولبنان